

المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"  
(22-24 مارس 2010، القاهرة، جمهورية مصر العربية)



**تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع  
الاجتماعي بالميزانية**

**الحسين إهناش**

E-mail: [ihnach@depf.finances.gov.ma](mailto:ihnach@depf.finances.gov.ma)

## ” تجربة المغرب في إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بالميزانية ”

**الدسين إهناش**

### أولاً - مقدمة :

تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي من المقاربات المهمة والفعالة لتحليل وضعية مختلف الشرائح الاجتماعية من رجال ونساء وفتيان وفتيات، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كما تشكل هذه المقاربة آلية جديدة تساهم في ترسيخ ثقافة التبع والتقييم للسياسات العمومية، وتمكن من معرفة دقيقة للآثار الناجمة عنها، كما تساعد على تدبير جيد للمالية العمومية القائمة على النتائج والنجاحة.

وقد أبرزت العديد من الدراسات أهمية توظيف مقارنة النوع الاجتماعي في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمختلف الفئات الاجتماعية، كما مكنت من توضيح التباين الحاد بين هذه الفئات سواء فيما يتعلق بالمساهمة في إنتاج الثروات أو توزيعها. ويرجع الفضل في ذلك إلى الأدوات والمناهج التي تعتمد عليها مقارنة النوع الاجتماعي في إبراز مختلف التباينات باعتبارها نتيجة للتمثلات التي تشكل في ذهن الأفراد عن دور المرأة والرجل مثلا داخل الأسرة ووسط المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية كما يتم تكريسه.

وفي هذا السياق وتماشيا مع التزامات المغرب بالعديد من الاتفاقيات الدولية حول حقوق المرأة خاصة، عملت السلطات العمومية المغربية على توظيف مقارنة النوع الاجتماعي عند إعداد وبرمجة السياسات العمومية، كما أن إدماجها منذ سنة 2002 في مسلسل إصلاح ميزانية الدولة شكل فرصة مواتية لإرساء أسس ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب.

وكرتمة لهذه المقاربة، فقد مكنت السياسات التنموية المتبعة والتي عمدت إلى إدراج المقاربة المرتكزة على النوع الاجتماعي من فتح الطريق لولوج متساو للموارد وللفرص المتاحة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا من إعادة الاعتبار للمرأة بصفقتها فاعلا مهما في التنمية. وفي هذا الاتجاه، لازال المغرب يعمل على رفع التحديات المرتبطة بحاربة الفقر والفوارق المبنية على النوع الاجتماعي كما جاءت بها أهداف الألفية للتنمية. ويشكل هذا الورش الكبير الذي يستهدف الرأسمال البشري باعتباره محور التنمية المستدامة لبنة أساسية لترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا النجاحة الاقتصادية باعتبارها أهم الأولويات للأجندة السياسية للمغرب.

وقد بذلت وزارة الاقتصاد والمالية مجهودات مهمة لتقوية هذه الدينامية من خلال تنفيذ برنامج الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. إذ يمثل هذا البرنامج أداة فعالة للرفع من المسؤولية والمشاركة وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والحكومة الاقتصادية. وللإشارة، فإن إدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى مسلسل إعداد وتنفيذ

الميزانية يندرج ضمن مجموعة من الإنجازات والإصلاحات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة. وهي كلها إجراءات تهدف إلى إرساء وتقوية مبادئ المساواة والإنصاف. وقد تم أخيرا التأكيد على هذه المقاربة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تستهدف ثمين الرأسمال البشري باعتباره محورا استراتيجيا لتحقيق أهداف التنمية البشرية بالمغرب.

ومن المظاهر التي تعكس هذا التوجه الرسائل التوجيهية للوزير الأول لمختلف القطاعات الوزارية المؤكدة، منذ 2006، على إدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات النجاح، وكذا دورية الوزير الأول بتاريخ 8 مارس 2007 المتعلقة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع سياسات التنمية.

وفي هذا السياق تأتي ميزانية النوع الاجتماعي التي تركز على أدوات تحليلية وعلى مقاربة نوعية لتقييم أثر السياسات العمومية على النساء والرجال والفتيان والفتيات، وذلك بالاعتماد على مؤشرات النجاح التي تراعي النوع الاجتماعي التي تم وضعها أو التي هي في طور الإنجاز. وقد تحقق ذلك في إطار مقاربة مندمجة وتدرجية وشاملة لمسلسل الميزانية في مرحلة أولى متبوعة بمرحلة اكتساب الخبرات ودمج قطاعات وزارية جديدة. كما اتسمت هذه المقاربة بكونها إرادية تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات مختلف القطاعات الوزارية.

لقد أصبحت التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، بفضل منهجيتها وإنجازاتها، رائدة ومعترف بها على الصعيد العالمي لاعتمادها على مقاربة تدرجية وعملية، مكنت من وضع تصنيف جديد للمستفيدين من النفقات العمومية في إطار التدبير المرتكز على النتائج تحقيقا للإنصاف والمساواة. إذ تم إثراء هذه التجربة الخاصة بتقييم السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي بتحليل مؤشرات المردودية سواء المتعلقة بميزانية التسيير أو الاستثمار مع إعطاء اقتراحات تهم جندرة بعض المؤشرات وذلك من أجل تحسين قياس آثار السياسات العمومية على الساكنة المستهدفة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، ستحاول هذه الورقة البحثية تقديم تجربة المغرب في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال عرض المسار العام لهذه التجربة ولتخلف المحطات التي قطعها مشروع مقاربة النوع الاجتماعي بالمغرب بشكل عام وميزانية النوع الاجتماعي بوجه خاص.

وهكذا، سيتم عرض السياق العام الذي جاءت في مقاربة النوع الاجتماعي وإدماجها في الميزانية، كما ستتناول الورقة مختلف الآليات والأدوات التحليلية التي تم استعمالها، لننتقل بعد ذلك إلى عرض الإنجازات والنتائج التي تم التوصل إليها.

وفي الأخير، ستقدم الورقة بعض الخلاصات فيما يخص أهم عناصر القوة في التجربة المغربية وكذا التحديات التي تلازمها حتى يتم الاستفادة منها وتعميمها على المنطقة العربية بوجه الخصوص.

## **ثانياً – تحديد مفاهيمي لمقاربة النوع الاجتماعي :**

يحيل مفهوم النوع الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء والتي تعتبر أيضا علاقات سلطة. ويحيل أيضا على الفوارق الاجتماعية بينهما المكتسبة منها أو التي من الممكن أن تتغير مع مرور الزمن، والتي تتنوع بشكل كبير من بلد إلى آخر بل وداخل البلد ذاته أيضا.

ويكمن الهدف من تحليل النوع الاجتماعي في تحديد وقياس الفوارق بين الجنسين وعدم المساواة في العلاقات بين النساء والرجال وذلك في إطار تحليل اجتماعي اقتصادي. فتحليل النوع الاجتماعي لا يدعي أن هذه الفوارق والاختلافات غير موجودة بل يعطي لنفسه وسائل بارزة للتحقق من وجودها وتحديدتها وقياسها.

وتأخذ مسألة النوع الاجتماعي بعدها الحقيقي في إطار التنمية البشرية لان استمرار عدم المساواة وضعف قدرة النساء يبطلان التنمية. وبمفهوم آخر، لا يمكن تصور أي تنمية دون إدماج المرأة وتمكينها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمسألة النوع الاجتماعي مرتبطة ارتباطا وثيقا بإشكالية محاربة الفقر التي تكسي صبغة أنثوية.

وأثناء مؤتمر بيجين لسنة 1995، الذي طورت فيه مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية لأول مرة، التزمت الحكومات بإدماج إشكالية النساء والرجال في مجمل عمليات وضع السياسات التنموية والتخطيط لها وعمليات تنفيذ وتفعيل وتقييم هذه السياسات والبرامج.

ومن الضروري اليوم وضع إستراتيجية تتجاوز النظرة الضيقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي بمعناه الضار والمحدد لنضع هدفا جوهريا ديمقراطيا، ألا وهو تحقيق الإنصاف والمساواة بين الرجال والنساء كشرط أولي لتحقيق الأهداف التنموية.

وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة سنة 1997 مسألة الإدماج الأفقي للنوع الاجتماعي كما يلي: "هو إستراتيجية تهدف إلى أن إعطاء مشاغل وتجارب النساء والرجال بعدا شموليا لتصور وتفعيل وتبع وتقييم السياسات والبرامج في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يمكن معه للنساء والرجال أن يستفيدوا منه على قدم المساواة ويمكن معه وضع حد لديمومة عدم المساواة بين الجنسين".

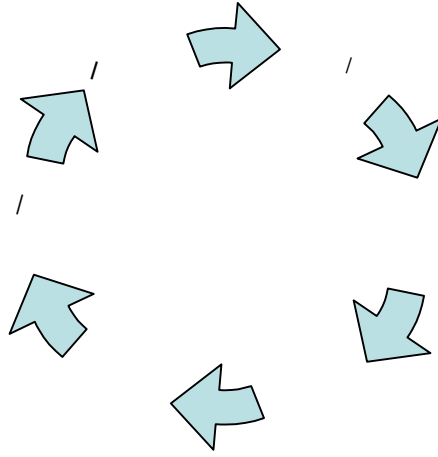
ويعني إدماج مسألة النوع الاجتماعي من جملة ما يعنيه تحديد الفوارق بين النساء والرجال عبر استعمال معطيات مقسمة حسب الجنس ووضع استراتيجيات من أجل إزالة هذه الفوارق وتعبئة الموارد لتفعيل هذه الاستراتيجيات وضمان تتبع تفعيلها وتوعية الأفراد والمؤسسات بمسؤولياتهم في سبيل الوصول إلى شفافية النتائج المحصل عليها.

وفي نفس السياق، فإن للسياسات والبرامج والميزانيات الحكومية - سواء على المستوى الوطني أو المحلي - آثارا وتأثيرات متباينة على المجموعات والأفراد، حتى في غياب أدنى نية للتمييز أو الإقصاء أو التفضيل، اعتبارا لاختلاف الأوضاع المرجعية لهؤلاء. بالفعل، فالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد تؤثر على قدراتهم على التجاوب مع السياسات والميزانيات. وهي الوضعية التي ستأثر بدورها على مدى نجاح تحقيق أهداف السياسات الحكومية ومن ثمة على نجاعة الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية المتخذة.

إن إضفاء صبغة النوع الاجتماعي على الميزانية (جندرة الميزانية) تحدد كعملية يخضع فيها قرار (سياسة، مخطط، ميزانية، برنامج أو مشروع) لتحليل حسب النوع الاجتماعي. ويقاس تأثير الاعتمادات المرصودة بمدى تطور ظروف العيش للساكنة المستهدفة وتأثير نتائج ذلك على استعمال الزمن من طرف النساء والرجال والفتيات والفتيان. إذ تشكل جزءا من كل متناسق لإدماج مقارنة تهدف لتحقيق الإنصاف والمساواة بواسطة تنسيق بين السياسات والبرامج والميزانية.

إن إدماج النوع الاجتماعي مسألة تجديدية تتجاوز إطار المفاهيم والتحليل التقليدي حتى وإن كان هناك تناسق مع الإصلاحات الجارية للميزانية. ويتعلق الأمر بتأثير المداخل والتنفقات العمومية ليس فقط على التوازن الماكرواقتصادي ولكن أيضا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفقر وعلى انعدام المساواة من منظور النوع الاجتماعي.

وتهدف ميزانية النوع الاجتماعي إلى إعادة توثيق أو اصر الصلة بين الموارد المرصودة وتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية المرغوب فيها التي يتم قياسها بواسطة مؤشرات الانجازية. فمن المفروض أن تعطي أجوبة واضحة لسلسلة من الأسئلة متعلقة بوضع هذه السياسات التي تفرضها الحكمة الرشيدة والإنصاف والمساواة.



إن الشكل أعلاه يذكر برسم العملية السياسية المتمحورة حول النتائج في إطار مقارنة تصاعدية مبنية على الحقوق. ويتعلق الأمر بوضع العلاقة بين السياسات والخطط والميزانيات حسب إطار مرجعي والأهداف الواجب الوصول إليها: الإطار السياسي النمطي الذي ينبنى عليه التسيير العمومي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أهداف الألفية من أجل التنمية، أولويات عمومية أخرى...).

وترتكز مرحلة التخطيط حسب النوع الاجتماعي على مفهوم السياق العام لاعتبار التنوع ضمن أولويات السياسة العامة. ويجب في مرحلة برجة الميزانية تبرير النفقات العمومية الذي يعتبر أساس عملية التحكيم فيما بين الوزارات وداخل الوزارات. فهذه المسألة التي كان لزاماً أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل متكرر أبعاد ماكرواقتصادية طبقاً لمقاربة البرجة التصاعدية تجيب على سؤال حول ماهية الاختيارات الموازناتية مع اعتبار ندرة الموارد علاقة بالأولويات العمومية. لذلك تكون المسألة مسألة فعالية اجتماعية اقتصادية ومسألة إنصاف (الأولويات العمومية) من جهة ونجاعة التدبير والاقتصاد (اختيارات موازناتية في مواجهة ندرة الموارد) من جهة أخرى.

### **ثالثاً – السياق العام لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب :**

يندرج إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في مسلسل تحضير وتنفيذ الميزانية في إطار المنجزات والإصلاحات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة من أجل تعزيز مبادئ المساواة والإنصاف. وقد تدعمت هذه المقاربة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ركزت على تأهيل مختلف فئات السكان كمحور استراتيجي من أجل بلوغ أهداف التنمية البشرية ببلدنا .

فمنذ سنة 2006، وعلى إثر مسلسل تشاوري مع مختلف الشركاء سواء من الحكومة أو المجتمع المدني على المستوى الوطني أو المحلي، تمكن المغرب من وضع الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين. وباعتبار

الحاجيات والطموحات والمصالح الخاصة بالجنسين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، تقدم الاستراتيجية نظرة شمولية للأهداف الاستراتيجية من أجل التقليل من الفوارق بين الجنسين في مختلف الميادين. وتهدف المساواة التي تعتبر ركيزة من ركائز هذه الاستراتيجية إلى المشاركة المتساوية والمنصفة بين الرجال والنساء في مسلسل التنمية. وتمحور هذه الاستراتيجية حول خمس مستويات تشعب من خلالها مجالات متعددة: الحقوق المدنية والتمثيلية والمشاركة في صنع القرار والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتصرفات الاجتماعية والفردية والمؤسسات والسياسات.

ومن جهة أخرى، توج التزام المغرب ببلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية بإنجازات مهمة. فإجمالاً، تم تحقيق نتائج إيجابية لجل الأهداف. حيث تعتبر الإنجازات في مجال الفقر جد مهمة بل وتجاوز معدل إنجاز بعض المؤشرات الأهداف المسطرة لسنة 2015. كما يعتبر تحقيق الهدف المتعلق بالتعليم مهما بالنسبة للمغرب، حيث يخص ما يناهز 30% من ميزانية الدولة. غير أن وتيرة تحقيق الأهداف المتعلقة بمحو الأمية ووفيات الأطفال والأمهات ما زالت دون المستوى المطلوب.

كما تحققت إنجازات كبيرة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ودمقرطة المؤسسات والحريات العامة والعدل. فقد عرف المغرب تجربة رائدة للانتقال الديمقراطي من خلال تعزيز العديد من المكتسبات، منها الاعتراف بحقوق الإنسان في مفهومها العالمي في دستور 1996 وإصلاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان انسجاماً مع معاهدة باريس والمصالحة مع الماضي من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة والبت في شكايات موظفي الإدارة من خلال ديوان المظالم. ومن جهة أخرى، تدعم المسلسل الديمقراطي خفض سن الناخب إلى 18 سنة والشفافية في الاستشارات التشريعية والمحلية وتبني قانون حول الأحزاب السياسية. كما تعزز إرساء قيم الديمقراطية في ظل تحرير الحقل الإعلامي وحق التعبير وإنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتحرير الإعلام السمعي البصري وإعادة هيكلة وتحرير قطاع الصحافة المكتوبة.

ولم تبق حقوق المرأة غائبة عن المشهد، حيث سجل المغرب منجزات جمّة تماشياً مع معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء التي صادق عليها سنة 1993. كما تم تفعيل مدونة الأسرة (سنة 2004) ومدونة الجنسية (سنة 2007) وتبني الانتخاب باللائحة النسبية واللائحة الوطنية في البرلمان مع تخصيص 30 مقعداً للنساء وكذا إصلاح قانون الانتخابات الجماعية الذي يخصص حصة 12% للنساء وإصلاح الميثاق الجماعي الذي يؤكد على إحداث لجنة للإنصاف والمساواة لدى كل مجلس جماعي. كما تمت تسمية خمس نساء وزيرات في الحكومة الحالية وتسمية نساء سفيرات وقائدات وعضوات في مجالس العلماء ومرشدات، إضافة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات



العمومية منذ سنة 2005 ونشر دورية الوزير الأول سنة 2007 لدى كافة الوزارات تدعو إلى إدراج بعد النوع الاجتماعي في كل السياسات.

وتندرج مبادرة ميزانية النوع الاجتماعي في إطار الإصلاحات الهيكلية المتخذة من طرف المغرب ومنها إصلاح الميزانية المرتكز على النتائج الذي انطلق سنة 2002. ويقوم هذا الإصلاح على قاعدتين أساسيتين: الإطار التنظيمي من أجل استيعاب أفضل للميزانية وإمكانية الالتمركز مع خلق فرص حقيقية للشراكة وإدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند إعداد الميزانية. ومن ناحية أخرى، يعتبر التدبير المرتكز على النتائج، والذي يعتمد في جزء منه على مؤشرات النجاح، مسألة ديمقراطية بالأساس لأنها تسعى لتقييم السياسات العمومية بالنظر للأهداف المعلنة والوسائل المسخرة لبلوغ هذه الأهداف وخاصة من حيث الآثار المنتظرة على الساكنة المستهدفة.

ويتبنى مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي مقارنة تشاركية وتدرجية معززة برسائل تأطيرية للوزير الأول التي تدعو كافة القطاعات الوزارية لإدراج بعد النوع الاجتماعي في سياسات التنمية. ويبين تسخير الوسائل لمأسسة ميزانية النوع الاجتماعي والانخراط المتزايد للقطاعات الوزارية، البعد الحقيقي الذي تأخذه هذه المقاربة في المغرب. ومن شأن مؤشرات النجاح التي يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كمؤشرات الهدف ومؤشرات الوسائل ومؤشرات الإنتاج ومؤشرات الأثر أن تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي وتعين تفعيلها تدريجياً من أجل متابعة وتقييم المشاريع والبرامج التنموية.

فقد اعتبرت بعض الوزارات ذات أولوية في المرحلة الأولى والتي بدأت بتهيئ قانون المالية لسنة 2006 لتنفيذ مشروع جندرة الميزانية وهي: وزارة المالية والخصوصية ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري. وبشكل تدريجي تم إدراج قطاعات وزارية أخرى في مسلسل جندرة الميزانية ليرتفع عدد القطاعات الوزارية التي انخرطت في المقاربة إلى 25 قطاعاً وزارياً والتي تشارك من الآن فصاعداً في تحضير تقرير النوع الاجتماعي الذي يصاحب قانون المالية.

كما انخرط المجتمع المدني في مقارنة ميزانية النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، أصبحت بعض الجمعيات النسائية رائدة في مبادرات ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى المحلي عن طريق تنظيم حصص تكوينية وتحسيسية لصالح المنتخبين المحليين والأعوان المكلفين بالتخطيط والميزانية على المستوى المحلي وجمعيات حقوق المرأة والتنمية. ومن ناحية أخرى، تم إحداث تجمع للمنظمات غير الحكومية في شتنبر 2008 على إثر سلسلة من التكوين والتحسيس لفائدة 20 منظمة غير حكومية حول دور المجتمع المدني في مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي.



وتشكل جندرة نظام المعلومات عنصراً جوهرياً من أجل إعداد ومتابعة وتقييم كل سياسة تهدف المساواة بين الجنسين سواء على المستوى القطاعي أو على مستوى الاستهداف الجغرافي للسكان. ويعتبر تمحيص الإحصائيات مع إدراج بعد النوع الاجتماعي ضرورياً في صنع القرار وتدقيق التشخيصات ومتابعة تنفيذ وانعكاسات السياسات. وبذلك يجب تعميمه على كافة المستويات (بجوت الأسر وبحث ميزانية الوقت والجباية والمشاركة في الانتخابات).

وقد تم تحقيق عدة إنجازات في مجال تمحيص نظام المعلومات حسب النوع الاجتماعي. ويجدر التذكير بنشر "الفحص الشامل للإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي" سنة 2007 من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ونشر المندوبية السامية للتخطيط في أكتوبر 2008 لـ "المرأة المغربية في أرقام" وإطلاق هذه الأخيرة أيضاً في سنة 2009 للبحث الوطني حول ظاهرة العنف ضد النساء والبحث حول ميزانية الوقت.

وتتميز التجربة المغربية بإنتاج آليات متجددة لإرساء مبادئ مقارنة النوع الاجتماعي للميزانية على أساس التقنيات الميزانية الملائمة. وقد وصل هذا البرنامج إلى شوط تمكن فيه كل الإجراءات المتخذة على مستوى القطاعات الوزارية المترتبة بجندرة ميزانياتها، من التأثير على مجمل المسلسل الميزناتي وعلى تحديد الأهداف وبلورة البرامج ومؤشرات النجاح. حيث تهدف مقارنة الميزانية حسب النوع الاجتماعي إلى تكثيف الروابط بين الموارد المخصصة وتحقيق الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مفاضة بمؤشرات النجاح. وباعتبار التعاون الدولي في هذا المجال، تترجم التجربة المغربية للميزانية حسب النوع الاجتماعي مبادئ تصريح باريس حول فعالية المعونات المقدمة من أجل التنمية خاصة المتعلقة بملاءمة المقاربة مع المعايير الدولية ودرجة تبنيتها.

#### **رابعاً – إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية : مقارنة متجددة في مسلسل إصلاح الميزانية:**

يمكن تعريف "جندرة الميزانية" بأنها مسلسل يتخذ من خلاله قرار (سياسة أو مخطط أو ميزانية أو برنامج أو مشروع) بتحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي. ويقاس أثر الاعتمادات المرصودة بمدى تحسن ظروف عيش الساكنة المستهدفة وتأثير نتائج ذلك على استعمال الوقت من قبل النساء والرجال والبنين والبنات. إذ تشكل جزءاً من مقارنة مندمجة ومتناسقة تستهدف تحقيق الإنصاف والمساواة عبر التنسيق بين السياسات والبرامج والميزانية، ويتعلق الأمر بإدماج تحليل النوع الاجتماعي في كافة مراحل برمجة وتنفيذ الميزانية.

إن إدماج النوع الاجتماعي مسألة جديدة تتجاوز إطار المفاهيم والتحليل التقليدي، حتى وإن وجد هناك تناسق مع الإصلاحات الجارية للميزانية. فالأمر يتعلق بأثر المداخل والنفقات العمومية ليس فقط على التوازن الماكرواقتصادي ولكن أيضاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي.

وجدير بالذكر أن الميزانية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ليست تلك التي ترصد اعتمادات للرجال وأخرى للنساء بصورة منفصلة في الميزانية العامة. ومن ثمة، فهي لا تفضي إلى ارتفاع النفقات عبر تخصيص ميزانية منفصلة ولا إلى تقليص اعتمادات الميزانية العامة جراء رصد ميزانية متعلقة بالنوع الاجتماعي.

وتوخي ميزانية النوع الاجتماعي إعادة توثيق العلاقة بين الموارد المرصودة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والتي يتم قياسها بواسطة مؤشرات النجاح. فمن المفروض أن تقدم أجوبة واضحة لسلسلة من الأسئلة المتعلقة بوضع هذه السياسات التي تتطلبها الحكامة الرشيدة والإنصاف والمساواة.

إن مقارنة الميزانية الجديدة التي تم تفعيلها منذ 2002 تهدف إلى وضع ثقافة جديدة للنفقات العمومية المرتكزة على النتائج والبحث عن المردودية في المجال الاقتصادي والفعالية والنجاعة والمساءلة. ولهذا، فإن هذه المقاربة الجديدة تركز على ستة محاور أساسية متفاعلة فيما بينها وهي:

- شمولية الاعتمادات.
- تقوية لا تركز الميزانية.
- وضع إطار للنفقات على المدى المتوسط.
- منهجية النجاح: الاستراتيجية - البرامج - الأهداف - مؤشرات النجاح.
- إصلاح مراقبة النفقات العمومية.
- الشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين.

#### 1.4 شمولية الاعتمادات :

سُجلت بداية بلورة عملية شمولية الاعتمادات في سنة 2002 والتي تتيح للمصالح المعنية، بعد ترخيص بقرار من طرف ووزارة الاقتصاد والمالية، إنجاز تحويلات بين سطور نفس الفقرة باستثناء بعض النفقات التي يتم تحديدها باتفاق بين الوزارة المعنية ووزارة الاقتصاد والمالية. إذ تلتزم هذه المصالح من جهتها بإعادة هيكلة كراسة الميزانية وذلك بتحديد البرامج و/أو المشاريع بشكل متناسق. وتتطلب هذه العملية وضع مؤشرات الأهداف التي تسمح بإقامة علاقة بين الاعتمادات المخولة للعملية أو البرنامج أو النشاط وكذا النتائج المتوخاة من استعمال هذه الاعتمادات. فهذه الوسيلة

تعطي، من جهة، مرونة أكبر للمسيرين مقابل ما هو مطلوب منهم من نتائج، ومن جهة أخرى، تعمل على تسهيل تمرير المعلومة إلى البرلمان وإلى العموم حول نجاعة النفقات العمومية<sup>1</sup>.

#### 2.4 تقوية لا تركز الميزانية :

يرتكز هدف تقوية لا تركز الميزانية أولاً على التعاقد بين الإدارة المركزية ومصالحها غير المركزية مما يمكنها من إدخال نمط جديد للتسيير يعتمد على إعادة توزيع المسؤوليات على المستويات غير المركزية للإدارة وتدعيم التماسك والتناسق بين الإدارات المركزية وغير المركزية وإعطاء المسؤولية للمسيرين المحليين في إعداد السياسات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

ومن أجل تحديث تدبير الشأن العمومي، كان لزاماً اللجوء للتعاقد كوسيلة لتحديث برمجة وتنفيذ النفقات العمومية وذلك بإدراج نمط جديد للتدبير بين الإدارة المركزية ومصالحها الخارجية. ومن أهداف هذا التعاقد :

- ضمان رؤية واضحة للعمل الحكومي: إقامة عقد مكتوب وواضح ومختصر يمكن من إعطاء رؤية واضحة للمستقبل وتحسين شفافية عمل الإدارة مع إعطائها مصداقية لعلاقتها مع شركائها.
- إعطاء الامتياز لمنطق النتائج على منطق الوسائل: من منظور أهداف محددة في إطار عقد يحترم مهمة الوزارة المعنية والوسائل المعطاة للمسيرين الحكومية، وهو ما سيمكن هؤلاء المسيرين من تقديم تقارير عن تدبيرهم من خلال مؤشرات محددة وواضحة.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تقوية مسلسل لا تركز تدير الميزانية تم الشروع في العمل بورش مهم لإصلاح تصنيف الميزانية وذلك لإدراج البعد الجهوي عند عرض ميزانية الجولة. وهو ما تم بالفعل إنجازه منذ فاتح يناير 2006.

وهكذا، فإن التصنيف العام للميزانية التي تم تبنيها مكنت من عرض الميزانية حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات العمومية والجهات المستفيدة من تدخلات الدولة وكذا الأهداف المتبعة والمقدمة حسب مؤشرات النجاعة. وستمكن هذه المعطيات من تسهيل إبرام العقود بين الإدارات المركزية ومصالحها غير المركزية.

<sup>1</sup> إلى حدود الآن، بلغ عدد القطاعات الوزارية المنخرطة في عملية شمولية الاعتمادات 32 قطاعاً.

### 3.4. وضع إطار للنفقات على المدى المتوسط:

من شأن وضع إطار للنفقات لكل ثلاث سنوات قابل للتمديد أن يقوي من تناسق السياسات القطاعية كما هي محددة في إطار الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عن مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن برنامج عمل الحكومة مع أهداف الاستدامة وقابلية الإطار الماكرواقتصادي للاستمرارية. ولعل تفعيل إطار للنفقات على المدى المتوسط سيسمح بما يلي:

- تعزيز استمرارية السياسات العمومية، وذلك بضمان ملاءمة أثر الميزانية المخصصة لها مستقبلا مع الإمكانيات المالية للدولة ومع الأخذ بعين الاعتبار قيود الإطار الماكرواقتصادي.
  - تقوية فعالية تخصيص الموارد بين القطاعات من خلال تطوير أدوات تسمح للميزانيات السنوية بترجمة السياسات العمومية.
  - تحسين النجاعة العملية للمصالح العمومية بإعطاء المسيرين رؤية واضحة في مجال برمجة برامج العمل ومن خلال توفير إطار لتتبع نجاعة النفقات العمومية.
- ومن جهة أخرى، تم في 30 يونيو 2005 تأسيس لجنة وزارية مكلفة بتهيء دليل منهجي مكن من وضع إطار للنفقات على المدى المتوسط لست قطاعات وزارية (التربية الوطنية، التعليم العالي، السكنى والتعمير، التجهيز، الصحة، الماء).

### 4.4. منهجية النجاعة: إستراتيجية - برامج - أهداف - مؤشرات أداء مرقمة

تعتبر منهجية الأداء أداة لتسيير الإدارات التي تهدف إلى تحسين فعالة النفقات العمومية وذلك بتوجيه التسيير نحو بلوغ النتائج (أو النجاعة) المحددة في إطار وسائل مضبوطة. وتتمركز منهجية النجاعة حول المراحل الآتية:

- تقديم إستراتيجية التدبير المتعلقة ببعض التوجهات الإستراتيجية.
- ترجمة الإستراتيجية إلى برامج.
- تحديد الأهداف.
- التعريف بالمؤشرات التي تمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف.

ويجب أن تحدد الأهداف بعدد محدد وتمثيلي لأهم جوانب البرنامج. ويجب كذلك تقديمها بعبارات واضحة ومحددة وبسيطة وسهلة الفهم لدى الجميع. ويجب أن تكون أيضا قابل للقياس بواسطة مؤشرات رقمية وأن تفسر بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للنجاحة:

- أهداف الفعالية سوسيو اقتصادية والتي تهم النتائج المنتظرة للسياسات العمومية.
- أهداف جودة الخدمات والتي تهم تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- أهداف الفعالية التي تهم الإنتاجية عن طريق تحسين الخدمات العمومية بوسائل متساوية أو عن طريق ضمان نفس مستوى الأنشطة بموارد قليلة.

وللتمكن من تحديد مدى تأثير النوع الاجتماعي على مستوى البرامج والمشاريع التنموية، يتعين استعمال مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بُعد النوع الاجتماعي. وهي مؤشرات مهمة لكونها تسمح بإبراز التغيرات التي تم إدخالها على وضعية ودور المرأة والرجل مع مرور الوقت. وبناء على ذلك، فإنها تسمح بتقييم ما إذا كانت النتائج المرجوة على مستوى تقارير النوع الاجتماعي قد تحققت.

ولهذه الغاية، يجب تحديد المؤشرات المهمة في دورة مشروع معين. ومن الممكن أيضا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤشرات حسب مدى تطور المشروع/البرنامج:

- مؤشرات الإنجاز: وهي معلومات حول نسبة إنجاز الأهداف العملية للمشروع/البرنامج المرتبطة بالمنتجات والخدمات الخاصة التي تم إنتاجها. وتقاس هذه المؤشرات بوحدة مادية أو نقدية (عدد كيلومترات الطريق التي تم بناؤها، حجم الاعتمادات المخصصة للنساء في إطار عمليات القروض الصغرى، الخ).
- مؤشرات النتائج: تقيس هذه المؤشرات مدى إنجاز الأهداف الخاصة في المشروع/البرنامج وتبلور من حيث نتائجها أي آثارها المباشرة وآثارها على المدى القصير. كما تقدم معلومات حول تطور نسبة المستفيدين المباشرين (عدد الخريجين حسب الجنس، عدد السكان الذين تم تزويدهم بالبنية التحتية الصحية الأساسية، الخ).
- مؤشرات تقييم الآثار: تقدم هذه المؤشرات معلومات حول الأهداف السياسية للمشروع/البرنامج وآثاره النهائية (نسبة النمو الاقتصادي، نسبة البطالة، الخ).

- يتطلب الإدراج المنهجي لعنصر النوع الاجتماعي في المشاريع/البرامج التنموية وكذا تتبعها وتقييمها إعادة تنظيم الأنظمة الإحصائية لتوفير المعلومات الضرورية للقيام بتحليل النوع الاجتماعي، أي عرض كافة المعطيات الإحصائية حسب الجنس.

#### 5.4. إصلاح مراقبة النفقات العمومية

يندرج إصلاح نظام مراقبة النفقات العمومية في إطار الإصلاحات القائمة في مجال الحكامة الجيدة في التدبير العمومي. وتهدف إلى تكييف المراقبة مع قدرات أمر الصرف وتطوير فحص الحسابات الداخلية لبلوغ الفحص الناجع للحسابات.

ويرتكز نظام المراقبة على إجراءات مهمين. يخص الأول وضع نظام مراقبة مخفف ومعدل للنفقات ( إطار النفقات على المدى المتوسط ) أو يتعلق الأمر بنظام معدل للمراقبة الذي يتوقع مجالا للمراقبة قابل للتغيير حسب قدرة تسيير مصلحة أمر الصرف. وهكذا، تميزت سنة 2006 بالتقريب بين وحدات المراقبة وهي الخزينة العامة للمملكة والمراقبة العامة للالتزام بالنفقات.

أما الاجراء الثاني، فيهدف إلى وضع تقييم وفحص للنجاحة بالإدارات العمومية. ويشكل هذين المسلسلين الهدف النهائي لتدبير الميزانية المرتكز على النتائج.

#### 6.4. الشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين

بالموازاة مع الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات، ستقوي الإدارة ومصالحها غير المركزة على الخصوص علاقات الشراكة مع الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، النسيج الجمعي والقطاع الخاص) من أجل الارتقاء بخدماتها إلى أفضل مستوى والاستجابة عن قرب للاحتياجات المعبر عنها من طرف السكان خاصة من خلال:

- مشاركة وضمّ الموارد البشرية والمادية أو المالية من أجل تحقيق خدمات اجتماعية ومشاريع تنموية أو قصد تغطية الخدمات العمومية.
- تقديم تأشيرة مديرة الميزانية على قرارات منح مساهمة عمومية للجمعيات برسم مشاريع الشراكة.

وهكذا تم تسطير عدة أهداف لعملية الشراكة أهمها إقامة إدارة القرب وتحديد إطار جديد للشراكة طبقا لمبادئ الحكامة الرشيدة بين الإدارات اللامركزة والمتدخلين المحليين مع الرفع من قدرات تدخل الدولة وشركائها للسماح بتعبئة أكبر للموارد المتوفرة.

## خامساً – المراحل العملية لمسلسل إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية :

في إطار إصلاح الميزانية، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في تحضير الميزانية الذي يعتبر ثمرة لمسلسل انطلق منذ 2002 بشراكة مع صندوق التنمية للأمم المتحدة للنساء خاصة مشروع "تدعيم القدرات الوطنية في مجال جندرة الميزانية". ويهدف هذا المشروع إلى الاهتمام بالمطالبات والمصالح المختلفة للنساء والرجال والفتيان والفتيات خلال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الحكومية، وذلك بالسهر على ضمان الإنصاف وتحسين الفعالية وانسجام للسياسات العمومية وذلك من خلال توزيع جيد لموارد الدولة.

وقد تم وضع مشروع الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مرحلتين. حيث مكنت المرحلة الأولى (2003-2004) من تحسيس القطاعات المعنية بهذه المقاربة ومن إعداد أدوات العمل ( دليل سهل وكتيب يتعلق بالنوع الاجتماعي في الميزانية). ويهدف هذا الكتيب إلى تمكّن مختلف القطاعات الوزارية بالمغرب مقارنة النوع الاجتماعي والتي بدأت بتطبيقها خلال المرحلة الثانية (2005-2008). وتميزت هذه المرحلة بمأسسة الإعداد لتقرير النوع الاجتماعي المرافق لقانون المالية منذ 2005. ويمر مسلسل هذا التملك عبر الأخذ بعين الاعتبار البعد المحلي وذلك عن طريق مواكبة القطاعات الوزارية المستهدفة والتكوين وتحسيس البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة الاقتصاد والمالية في إطار اللجنة التقنية لميزانية النوع الاجتماعي على مواكبة مختلف الأوراش التكوينية لتأهيل وتوضيح أهمية أدوات العمل لأطر القطاعات الوزارية المكلفة بالتخطيط وإعداد البرامج ووضع الميزانية.

ولهذا، فقد أصبحت الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي أداة دائمة في مسلسل ميزانية تعتمد على النجاعة. ويظهر هذا واضحاً في مختلف الجوانب. أولاً، يوضح أدوات تمكن من مأسسة النوع الاجتماعي في الميزانية والرسالة التوجيهية للوزير الأول لسنة 2007، وكذا دورته بتاريخ 5 مارس 2007 التي أكدت على إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات التنموية لمختلف القطاعات الوزارية. ويبين العدد المرتفع للوزارات والقطاعات التي أدمجت مقارنة النوع الاجتماعي أهمية هذه المقاربة في الميزانية داخل الحكومة، كما أن تملك هذه المقاربة يرجع إلى دعم الحوار السياسي والتزام المجتمع المدني.

وفي مجال المعطيات والاحصائيات، فلا بد من الإشارة إلى الخطوات المتقدمة التي تم تحقيقها فيما يخص جندرة المعطيات من خلال نشر "الفحص الشامل للإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المغرب" سنة 2008. ويقدم هذا



الدليل مجموعة من المعطيات المتوفرة حديثاً. كما يشكل عنصراً مهماً في تحضير ومتابعة وتقييم كل سياسة تهدف إلى المساواة بين الجنسين سواء على المستوى القطاعي أو على مستوى الاستهداف الجغرافي لمطلوبات السكان.

ولقد ثمن مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين هذه الإجراءات، خاصة الإعلان الصحفي لصندوق التنمية للأمم المتحدة للمرأة لسنة 2005 والذي اعتبر المغرب سباقاً في مجال تطبيق مقارنة النوع الاجتماعي.

### **سادساً – أثر ميزانية النوع الاجتماعي على الفئات المستهدفة وخاصة المرأة :**

يهدف هذا المحور إلى تقديم نظرة شمولية لرهانات تقييم السياسات العمومية من جهة بعد النوع الاجتماعي والنتائج التي تم تحقيقها في مجال الولوج المنصف إلى الحقوق المدنية والسياسية والولوج العادل إلى الحقوق الاجتماعية والاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية.

#### **1.6 . الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية:**

تندرج المساواة بين الجنسين وإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في القوانين وسياسات التنمية ضمن انشغالات المغرب باعتبارها تمثل رهانا مرتبطاً بالحكومة الجيدة والنمو الاقتصادي وبناء المجتمع الديمقراطي.

وتترجم الالتزامات الدولية للمغرب منذ سنة 2007 هذه العزيمة من خلال مشاركته في الندوات الدولية حول المرأة (مكسيكو 1975 وكبنهاغن 1979 ونيروبي 1985 وبيكين 1995) وانخراطه شبه الكامل في ترجمة الاتفاقيات المتعلقة بالنساء (الاتفاقية حول الحقوق السياسية للنساء سنة 1976 واتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء سنة 1993 والمعاهدة الدولية لحقوق الأقليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية سنة 1979....).

كما تميزت السنوات العشر الأخيرة التي عرفها المغرب بقفزة نوعية مهمة في مأسسة المساواة بين الجنسين وإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. وفي هذا الصدد، تم إطلاق برامج ووضع سياسات جديدة. فنظراً للطابع الأفقي للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، فقد تم اتخاذ تدابير جديدة وصياغة وتفعيل استراتيجيات هادفة وتعيين مراكز للتواصل حول النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات الوزارية.

وقد سمح تبني مدونة جديدة للأسرة وأخرى للجنسية من رفع بعض التحفظات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء. ففي 10 دجنبر 2008، أعلنت الرسالة الملكية الموجهة للمجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان بمناسبة الذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان رفع التحفظات التي وضعها المغرب بخصوص الاتفاقية عند المصادقة عليها سنة 1993 .

وفي مجال العدل، تحققت عدة إنجازات في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين خاصة تعديلات النصوص القانونية والإصلاحات التشريعية الكبرى (أصبحت مدونة الأحوال الشخصية مدونة الأسرة سنة 2004 وأدرج القانون الجنائي تجريم العنف الزوجي، كما أدخل قانون الشغل معاقبة التحرش الجنسي ورفع مدة رخصة الولادة إلى 14 أسبوعاً وكذا مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء، الخ، . . .).

كما تجدر الإشارة إلى اعتراف وزارة الداخلية في شتنبر 2009 بحق استفادة النساء السلايات مثلهن مثل الرجال من عمليات تفويت الأراضي الجماعية المقبلة. حيث ظلت المرأة محرومة من حقها نظراً للعرف المتوارث لصالح الرجل والذي يقضي باستفادة الرجال أرباب العائلات فقط من هذه الأراضي، في حين، لم تكن هناك أي إشارة لهذا الامتياز الذكوري في النص المنظم لتسيير الأراضي الجماعية (المادة 14 من الظهير 1919/4/27).

ويمثل تبني الميثاق الجماعي الجديد سنة 2008 والذي يهدف إلى تحديث الترسنة القانونية التي تحكم تسيير الشؤون المحلية قدماً ملموساً ينم عن المؤهلات الجديدة ذات الطابع الاقتصادي للجماعات المحلية ويجسد التغيير الجذري في العمل الجماعي. ويهدف هذا الميثاق الذي تم إعداده في إطار مقاربة تشاركية إلى دعم الديمقراطية المحلية من خلال تعزيز اختصاصات الجماعات التي أصبحت من الفاعلين الحقيقيين للتنمية. ويؤكد الميثاق على التدبير التشاركي ومسألة القرب مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات واهتمامات كل من الرجال والنساء والفتيات والفتيان. وفي هذا المضمار، تم اتخاذ إجراءات مهمة، يتعلق الأول بتحضير المخططات الجماعية للتنمية حسب مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي<sup>2</sup> فيما يرتبط بالإجراء الثاني بتأسيس لجنة استشارية لدى كل مجلس جماعي وهي "لجنة الإنصاف والمساواة في الحظوظ"<sup>3</sup> من أجل تقديم الآراء والاقتراحات للمجلس الجماعي في هذا المجال.

كما تم اتخاذ تدابير جديدة من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في إطار قانون الانتخابات الجديد من خلال تخصيص حصة 12% سنة 2009 لدعم تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة وإحداث صندوق الدعم في حدود 10 ملايين درهم لرفع تمثيلية النساء بهدف تعزيز القدرات التمثيلية للنساء خلال الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية. وتخصص هذه الاعتمادات للمشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية والجمعيات العاملة في ميدان دعم التمثيلية

<sup>2</sup> المادة 36 من الميثاق الجماعي

<sup>3</sup> المادة 14 من الميثاق الجماعي

النسوية والحكامة الجيدة أو التنمية البشرية. وهكذا، تم انتخاب 3428 امرأة مستشارة في جل جماعات المملكة سنة 2009، أي بمعدل 12,38% من مجموع المنتخبين مقابل معدل 0,56% فقط في السابق.

كما انخرط قطاع التنمية الاجتماعية من جهته في سلسلة من الإصلاحات من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين. حيث تم الشروع في تفعيل العديد من الاستراتيجيات (الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين والاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وميثاق تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام بتعاون مع وزارة الاتصال...) من خلال مخططات عمل إجرائية.

وهكذا، تم إعداد مخطط عمل يمتد خلال الفترة 2007-2009 لمواكبة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين بهدف الإدماج السلس والأقوي لبعد النوع الاجتماعي في كل من المخطط التنظيمي والمؤسسي وكذا في أشغال التخطيط والبرمجة والتنسيق والمتابعة والتقييم. ويرتكز هذا المخطط على نظرة مستدامة وعادلة للتنمية البشرية تقوم على الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

ومن ناحية أخرى، تم تحضير مخطط عملي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء حسب مقاربة تشاركية بتعاون مع الشركاء المؤسسيين وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة ومراكز الاستماع. كما تجدر الإشارة إلى أن وضع مركز وطني للاستماع سنة 2005 (الرقم الأخضر 080008888) في خدمة النساء ضحايا العنف موازاة مع قاعدة البيانات المؤسسية حول العنف بشراكة مع خمسة قطاعات وزارية (العدل والصحة والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي والمندوبية السامية للتخطيط) شكل إنجازا هاما في بلدنا.

ويعتبر برنامج "تمكين" المتعدد القطاعات لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي عن طريق استقلالية النساء والفتيات في المغرب نموذجا حيا لأهمية التداخل بين القطاعات لبلوغ الأهداف المسطرة. وتسهر على هذا البرنامج، الذي تدعمه وكالة التعاون الإسباني في إطار صندوق بلوغ أهداف الألفية للتنمية، ثمان وكالات لنظام الأمم المتحدة بمشاركة 13 قطاعا وزاريا منها وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

كما أدرجت وزارة تحديث القطاعات العامة بدعم من الصندوق الثاني لدعم المساواة بين الجنسين والوكالة الكندية للتنمية الصناعية مسلسلا واسعا لمأسسة المساواة بين الجنسين والذي أسفر على تبني برنامج استراتيجي على المدى المتوسط يتطلع إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في هياكل وإجراءات الوزارة وإلى تقليص الفوارق بين الجنسين في

مجال تدبير الموارد البشرية والرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن في مناصب صناعة القرار، وكذا توخي التوازن بين الحياة العائلية والمهنية.

ومن جهتها، تسهر كل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من خلال برنامج التعاون بين المغرب وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالة التعاون الإسباني وكذا برنامج الأمم المتحدة لخدمة مساواة النوع الاجتماعي على مأسسة المساواة بين الجنسين.

وتعتبر مقارنة النوع الاجتماعي أيضا من بين الاهتمامات الكبرى لوزارة الاقتصاد والمالية من خلال إدماجها في تحضير وتحليل الميزانيات القطاعية باعتبارها مكونا للإصلاح الميزاناتي. وتهدف هذه المقاربة الجديدة التي تتوخى أساسا النجاح والفعالية في تدبير النفقات العمومية إلى تعزيز الجهود المتظافرة من أجل محاربة الفوارق وضمان توزيع أمثل وأكثر إنصافا للموارد في القطاعات الاجتماعية لصالح النساء والأطفال.

## 2.6. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

سيطرق هذا المحور للإنجازات التي تحققت في مجال الولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة، منها الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية (الماء الشروب والكهرباء والسكن والنقل) وكذا الولوج المنصف لخدمات الصحة والتعليم والتكوين المهني مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الشباب. وقبل ذلك، سيتم تقديم حصيلة أربع سنوات للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها النموذج الحي للمقاربة القطاعية البيئية التشاركية والمندجة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية في بلدنا.

وترمي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضع الانسان في جوهر اهتماماتها، إلى الدفاع عن حقوق المرأة والطفل وإعادة ثقة المواطنين في المستقبل وكذا إشراك وإدماج كافة المواطنين في الدورة الاقتصادية. وتبنى المبادرة مقاربة ترايبية تقوم على التخطيط الاستراتيجي المعتمد على تشخيص مشترك وتحديد دقيق للأهداف وتعبير الساكنة المستهدفة عن حاجياتها وكذا الالتقائية بين كل من البرامج القطاعية وعمل الجماعات المحلية وإجراءات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وعلى مستوى النتائج، ساهمت المبادرة بشكل واسع في تحسين شروط عيش المغاربة ما بين سنتي 2005 و2008، حيث تراجع معدل الفقر إلى 9% سنة 2007 مقابل 14% سنة 2001. فقد انخفض الفقر في الجماعات القروية المستهدفة من طرف المبادرة من 36% إلى 21%، أي بتراجع بنسبة 41% مقابل

28% فقط في باقي الجماعات القروية (من 16,9% إلى 12,2%) ما بين 2004 و2007. كما أنه ومنذ انطلاقتها، استفاد نحو 4,6 مليون مواطن ومواطنة من أزيد من 18.000 مشروعاً يهتم كل من الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية ودعم التنشيط الثقافي والرياضي وكذا عمليات التكوين وتعزيز القدرات.

وباعتبار تحليل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب النوع الاجتماعي، تتواجد المرأة بنسبة 15% في هيئات الحكامة لهذه المبادرة (اللجان المحلية والإقليمية والجهوية). كما أن هناك ما يقارب من مليوني امرأة استفدن من مشاريع المبادرة منذ انطلاقتها، ونذكر منها بناء وتهيئة ما يقارب 313 مأوى نسوي وإطلاق أكثر من 2.600 نشاطاً مدراً للدخل استفادت منها أكثر من 208.000 امرأة خاصة بالعالم القروي، وكذا بناء ما يقارب 533 داراً للطالب وللطالبة، حيث استفادت أكثر من 8.000 فتاة من السكن والتغذية ودروس الدعم، كما تم إطلاق أكثر من 1140 مشروعاً يهتم الصحة لتقريب ولوج حوالي 91.000 امرأة لخدمات الصحة (إعادة تهيئة قاعات الولادة، القافلات الطبية، التحسيس، الفحص بالأشعة، توزيع الأدوية، ...). فقد سمحت 41 داراً للأمم المتحدة لأكثر من 9.600 امرأة مشرفة على الولادة وبعيدة عن المراكز الصحية من الاستفادة من الاستقبال والعلاجات المناسبة.

ويواجه قطاع الماء في المغرب، كقطاع استراتيجي بامتياز، عدة مشاكل وتحديات، من أبرزها الاستغلال المفرط وتدهور الموارد المائية والولوج المتفاوت للماء الصالح للشرب والتطهير بالنسبة لجزء كبير من الساكنة القروية وكذا الأحياء المهشمة بالمجال الحضري والاستعمال غير العقلاني للماء في الفلاحة وضعف الحكامة والتدبير في هذا القطاع. ويزيد من تفاقم هذه المشاكل آثار النمو الديمغرافي والاقتصادي والتغيرات المناخية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للماء إلى تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب باعتباره مادة حيوية لها آثار كبيرة على الصحة وتدرس الفئات القروية وجودة المعيشة بصفة عامة.

وعلى صعيد آخر تستدعي التنمية البشرية إضافة إلى محاربة الفوارق بين الأوساط وكذا بين الجنسين تطوير الطاقة وتعميمها على مجموع الساكنة. ويحدد الولوج إلى الطاقة تلبية الاحتياجات الأساسية للساكنة (النقل والإنارة والتبريد والتواصل... ) والتي تبقى متباينة حسب الجنس والسن خصوصاً في العالم القروي. إلا أنه إذا سلمنا بأن الفاقة الطاقية تمس مجموع الساكنة القروية، فإن المرأة والفتاة تبقى الأكثر هشاشة في ظل غياب الخدمات الطاقية الأساسية. وفي هذا السياق، يكتسي إدماج بعد النوع الاجتماعي

في البرامج والسياسات المعتمدة من طرف قطاع الطاقة والهادفة بالخصوص إلى تحسين الولوج إلى الطاقة أهمية بالغة لتحقيق فعالية وإنصاف أكبر بالنسبة للنتائج المتوخاة.

وبخصوص السكن، فقد أثر التزايد العمراني العشوائي الناتج عن النمو الديمغرافي والهجرة القروية على توازن السوق العقارية. كما أدت قلة وعدم ملاءمة العرض للطلب إلى حرمان أكثر من 40 في المائة من الساكنة من الولوج إلى سكن محترم. وتعاني المرأة والفتاة في هذا الوسط أكثر من الآثار السلبية المرتبطة بالسكن العشوائي (البعد عن المدارس وغياب النقل العمومي وغياب الإنارة في الطرق وغياب الأمن...).

ولمواجهة هذه الوضعية المقلقة، بذلت وزارة السكنى والتعمير والتنمية المحلية جهودا كبيرة من أجل محاربة السكن العشوائي عبر برنامج "مدن بدون صفائح" وكذا إنعاش السكن في الوسط القروي والذي يعتبر من بين الأوراش الجديدة لسياسة السكن.

كما تلعب وزارة التجهيز والنقل دورا جوهريا في إطار مقاربة التحليل القطاعي السببي من خلال مساهمتها موازاة مع باقي القطاعات المذكورة في تقليص الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر وخلق الثروات. وإذا كانت المهام المنوطة بالوزارة تركز بالأساس على تدارك الخصاص الحاصل على مستوى البنيات التحتية وتحرير مختلف أنماط النقل، فمن المتوخى أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للرجال والنساء والفتيات والفتيان وذوي الاحتياجات الخاصة سواء بالوسط الحضري أو القروي. وللإشارة، فإن تحسين نسبة الولوج للخدمات الأساسية وفك العزلة عن العالم القروي تأثيرات إيجابية على وضعية السكان خاصة المرأة، وذلك فيما يتعلق بالولوج لمراكز الصحة والمدرسة والسوق والتي تشكل عنصرا أساسيا في استقلالية المرأة.

ومما لا شك فيه وجود ترابط وطيد بين الولوج للصحة والتعليم والتكوين المهني، فكل شخص يتمتع بصحة جيدة وبمستوى تكوين جيد يكون أكثر عطاء وإنتاجية. ويؤثر الولوج للتعليم بشكل إيجابي على فرص الشغل بشرط وجود ملائمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل، كما يلعب التكوين دورا مهما في السلوكات المرتبطة بالصحة (تتبع صحي أمثل للنساء والأطفال والتغذية)، وكذا على المواقف المتعلقة بت مدرس الفتاة والمساواة بين الجنسين بصفة عامة.

وفي ميدان الصحة، وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال صحة الأم والطفل، لاتزال هناك فوارق مهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على صحة السكان وخصوصا النساء. وترتبط هذه الفوارق بالوسط السكني (مناطق قروية معزولة) وباعتبارات سوسيوثقافية وسوسيواقتصادية. وفي هذا الصدد، تهدف السياسة



العمومية الجديدة للصحة في أفق 2012 إلى تقليص نسبة وفيات الأمهات إلى حدود 50 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية وتقليص نسبة وفيات الأطفال لتصل إلى 15 حالة لكل 1000 ولادة حية في أفق 2012. وتهم كذلك هذه السياسة تحسين نسبة الاستشارة الطبية قبل وبعد الولادة (80% سنة 2012)، والولادة تحت المراقبة الطبية (92% سنة 2012) ونسبة الولادة القيصرية (7% سنة 2012).

وفيما يتعلق بأهم التدابير المتخذة لمحاربة وفيات الأمهات، نجد الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من الحواجز للاستفادة من العناية عند الولادة ولدى حديثي الولادة وتحسين توفير الموارد البشرية المؤهلة على مستوى مراكز الولادة، وذلك من خلال مجانية العناية عند الولادة ولدى حديثي الولادة، والتشخيص لحالات الحمل الصعبة وتحسين جودة التكفل بالحمل وبالولادة وذلك من خلال تحسين وتأهيل مراكز الولادة. كما تهم التدابير المتخذة تحسين توجيه البرامج عبر وضع نظام لمراقبة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة وتيسير التدابير والإجراءات. وقد شهدت سنة 2008 ترخيص وزارة الصحة لتسويق وسائل لمنع الحمل والتي تشكل حلاً فعالاً لحالات الحمل اللاإرادية وحلاً جزئياً لمشاكل الإجهاض السري. وسيكون لهذه التدابير والأهداف الطموحة تأثير إيجابي على حياة وصحة الأم والطفل على حد سواء.

وفيما يرتبط بالتعليم، تم بذل مجهودات كبيرة لتحسين جودة التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وذلك من خلال تعبئة ما يزيد على 30% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم. ولم يكن الاهتمام المخصص لتمدرس الفتيات بالعالم القروي، كما أشار إليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين بهدف تقليص الفوارق بين الوسطين والحسين، من الحصول على نتائج مشجعة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية وشركائها (تسخير حافلات لنقل التلاميذ، إنشاء مجموعة من دور الفتيات والداخليات وتخصيص اعتمادات لبناء مدارس وإعداديات بالوسط الشبه حضري والقروي...). وفي ظل هذه الحصيلة، تم وضع البرنامج الاستعجالي (2009-2012) لتسريع تفعيل أهداف الميثاق. ويعتمد هذا البرنامج تدابير أولوية تتضمن مقاربة النوع الاجتماعي في جل مكوناته. وستساهم مبادرة 3,7 مليون محفظة لهذه السنة (437 مليون درهم) في تحقيق الأهداف المسطرة.

كما تم إيلاء أهمية خاصة للشباب الذي يشكل مستقبل البلاد. وفي هذا الإطار، تسهر الوزارة المكلفة بالشباب على ضمان الرقي والاندماج الاجتماعي وتحسين ظروف الشباب والطفل، وتعمل الوزارة على تأطير ودعم جمعيات الشباب من خلال سياسة الاندماج في الحياة النشيطة وتأهيل مراكز الاستقبال ودعم البرامج ذات الطابع الثقافي والبيداغوجي والتنشيط لصالح الشباب بالوسطين الحضري والقروي.



### 3.6. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية:

يشكل الولوج المنصف والمتساوي للنساء والرجال لصنع القرار في المجال الاقتصادي واندماجهم في الحياة المهنية وكذا إرساء الشروط الضرورية لضمان توزيع عادل للموارد، وسائل تزيد من خلق فرص تحسين الشغل والدخل. فتوفير دخل قار يمكن الشخص من الحفاظ على كرامته واستقلاليته وتحسين شروط حياته.

وفي مجال التشغيل، تجدر الإشارة إلى التقدم الحاصل على المستوى التنظيمي. فمذ سنة 1995، أصبح للنساء الحق بالقيام بنشاط مهني دون استئذان الزوج (إصلاح مدونة التجارة). كما أدرج قانون الشغل الجديد عددا من البنود تضمن للنساء سلامة أكبر في العمل وتمديد مدة رخصة الولادة ومنحها إمكانية التوقف عن العمل من أجل تربية الأطفال. كما أنه وللمرة الأولى، تمت الإشارة إلى التحرش الجنسي في العمل. غير أنه بالرغم من أن إجراءات إنعاش التشغيل تبدو محيطة من حيث النوع الاجتماعي، إلا أنها تؤثر إيجابا على مساهمة المرأة في سوق الشغل.

فقد أبان تحليل وضعية سوق الشغل لسنة 2009، عن استمرار ضعف مساهمة النساء في الساكنة النشيطة المشغلة بسبب وجود عدة عراقيل بأبعاد متعددة. فبالرغم من ضعفه، ارتفع معدل نشاط النساء بـ 52% خلال أربع سنوات منتقلا من 17,7% سنة 2004 إلى 26,6% سنة 2008.

وتتركز النساء في القطاع غير المنظم وفي الشغل الهش، كما تأثر تشغيل النساء بآثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي مست القطاعات التصديرية خاصة قطاع النسيج. حيث تجد النساء عدة صعوبات للحصول على شغل بدخل مريح وعلى تداريب التكوين المهني والحصول على القرض والأرض وولوج الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، تتفاقم الفوارق على مستوى بلوغ النساء لمناصب المسؤولية سواء في القطاع الخاص (التواجد في مجالس الإدارة) أو في الوظيفة العمومية أو في هيئات الحكامة المحلية والجهوية.

ولمواجهة هذه الوضعية، تعمل كل القطاعات لتحسين الفرص الممنوحة للنساء. ونشير في هذا السياق إلى عمل السلطات العمومية لتحسين وضعية النساء القرويات اللواتي يمثلن حوالي 50% من الساكنة القروية. حيث يهتم هؤلاء النسوة بالأشغال المنزلية والفلاحة التي تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي لنسبة كبيرة منهن (92%). كما ولح أكثر من 72,4% من النساء النشيطات سوق الشغل قبل سن 15 سنة<sup>4</sup>.

<sup>4</sup> النشاط، التشغيل والبطالة سنة 2008، النتائج المفصلة، مديرية الإحصاء، 2008.

كما اتخذت عدة تدابير ذات أثر مهم على مجموع الساكنة القروية، ونذكر منها تبني القانون 33-94 سنة 1995 الذي يعطي أهمية قصوى للقنات المهمشة من السكان وخاصة النساء القرويات وكذا إنجاز برنامج الأولويات الاجتماعية وإحداث وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1999 وخلق صندوق التنمية الاجتماعية سنة 2005 وتطوير المشاريع المدرة للدخل.

وهكذا، قامت وزارة الفلاحة بإعادة صياغة عملها في مجال التنشيط النسوي عند نهاية التسعينات. ومنذ سنة 2002، جاء إصدار مذكرة توجيهية من أجل إنعاش المرأة القروية ليؤكد بذلك أهمية بعد النوع الاجتماعي. فقد سطرت هذه المذكرة الخطوط العريضة على مستوى التنشيط السنوي التي تتركز حول المحاور الآتية: تقوية الوحدات النسوية على المستوى الجهوي والمحلي وتحسين قدرات المنشطات في العالم القروي من خلال التكوين المستمر والجمع بين طرق الإرشاد الفلاحي وتكثيف قنوات التواصل لضمان التأطير عن قرب ووضع برامج التكوين المهني لفائدة الشابات القرويات والتحفيز على خلق التعاونيات والتجمعات النسوية حول المشاريع المدرة للدخل. ويهدف مواكبة تطبيق المذكرة التوجيهية، تم وضع غلاف مالي خاص على مستوى الميزانية (8 ملايين درهم)، منذ سنة 2002، للنهوض بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة القروية.

وفي مجال الصيد البحري، تم خلق وحدة النوع الاجتماعي والتنمية في يوليوز 1999، التابعة للكتابة العامة لوزارة الصيد البحري. وتكمن مهمتها في السهر على إدماج مقاربة "النوع الاجتماعي والتنمية" في استراتيجيات وخطط العمل الخاصة بوزارة الصيد البحري، وإجراء دراسات اجتماعية واقتصادية على الساكنة النسوية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع الصيد البحري، وكذا وضع برامج وخطط عمل لتشجيع وإدماج المرأة والسهر على تنفيذها. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص، ولأول مرة برسم سنة 2009، ميزانية الاستثمار لمشاريع تستهدف النساء.

وباعتبار تحليل الدينامية الاقتصادية والعراقيل، وبالنظر إلى جسامة الرهانات التي تهم العديد من القطاعات الإنتاجية والتي تتطلب وسائلًا وجهودًا حثيثة، يمكن استنتاج أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية فقط في بعدها القطاعي. فالبعد الجاهلي يعتبر أيضا مهما. ففي هذا الإطار، يندرج عمل الاقتصاد الاجتماعي الذي يضع الإنسان في قلب التنمية. وقد تمت مأسسته للحد من العجز الاجتماعي والاقتصادي في بعض القطاعات الإنتاجية خاصة الفلاحة والصناعة التقليدية وللسماع للساكنة بالولوج إلى الخدمات الأساسية ومحاربة الفقر والهشاشة والبطالة. ومن أجل ذلك، تم إعداد مخططات جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تركز على برامج تعاقدية كوسيلة لتفعيلها. وتهدف هذه المخططات إلى دعم الأنشطة المدرة للدخل على أساس تشخيص عميق للموارد وإمكانيات كل جهة.

## سابعا - آفاق ميزانية النوع الاجتماعي والدروس المستخلصة :

يعتبر إدراج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية تمرينا للتقييم الأولي للسياسات العمومية من حيث تحقيق المساواة والإنصاف التي تشكل ركائز أساسية للحدثة والديمقراطية والنجاحة في خدمة المواطنة الحقة والتشاركية لكافة الفئات الاجتماعية. ولتحقيق نتائج مهمة من هذا التمرين لابد من رفع العديد من التحديات مطروحة أمام الآفاق المستقبلية لمشروع لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب. حيث يتطلب تعزيز مقارنة الميزانية حسب النوع الاجتماعي في المغرب المخراطا واسعا لكل من القطاعات الوزارية والبرلمانيين والفاعلين في المجتمع المدني وكذا الأخذ اللازم بعين الاعتبار هذا البعد في أفق بلورة القانون التنظيمي للمالية.

كما أنه من اللازم أيضا تسريع المسلسل الجاري به العمل والهادف إلى جندرة الميزانية المحلية وهو ما يشكل بعدا مهما لبلوغ أهداف التنمية المحلية. وفي هذا الاتجاه، من الضروري تعزيز طاقات الفاعلين المحليين.

كما أنه لا مناص من تدقيق الإحصائيات بإدماج بعد النوع الاجتماعي لتحسين اتخاذ القرارات وتدقيق التشخيصات ومتابعة تطبيق السياسات وآثارها. ويجب أن يشمل ذلك كل المستويات (بحوث الأسر، البحوث الميدانية حول تدبير الوقت، الجباية، المشاركة في الانتخابات، ...).

وفي الوقت الذي تم فيه تحقيق تقدم ملموس على مستوى الميزانية، إلا أنه يتعين القيام بإصلاح عميق لتدبير المالية العمومية خاصة بإصلاح القانون التنظيمي للمالية وضرورة وضع وسائل لتقييم السياسات العمومية. ومن شأن ذلك أن يعزز القدرة على الاستجابة لمتطلبات السكان (وخاصة الفئات المعوزة) تماشيا مع التوجهات الملكية والتزامات الحكومة في مجال التنمية البشرية المستدامة.

ومن جهة أخرى، ستسمح مواصلة الإصلاحات بتعبئة الجهود لتتعدى حقل المالية العمومية إلى المجالات الأخرى خاصة مع مراجعة الميثاق الجماعي والتقدم الحاصل في اللامركزية... وسيمكن ذلك من فتح آفاق جديدة للحرية والعمل من أجل المساواة والإنصاف والتي ستعزز، من خلال التقييم المستمر، بالإنجازات على أرض الواقع والكفيلة بإدخال التعديلات كلما استدعت الضرورة لاستمرارية الإصلاحات وتطوير الديمقراطية.

- وتلقي النتائج التي وصل إليها المغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي جملة وجسيمة تتعلق بالخصوص بـ:
- ضرورة مواصلة الجهود وتوفير الوسائل الكفيلة بترسيخ مقارنة النوع ضمن الميزانية في ممارسات إعداد الميزانية للوصول إلى النتائج المرغوبة في مجال التنمية البشرية؛

- واجب الاستمرار في إعطاء مثال الممارسات الجيدة وتقاسم هذه الخبرة مع البلدان التي ترغب في ذلك من أجل محاربة أشمل للفقر وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

## ثامناً - خاتمة :

مكنت الدروس المستخلصة من تحليل الميزانيات حسب النوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية المنخرطة في هذا المسلسل من إبراز الجهود المبذولة ومن تحديد جيد للتحديات ورصد دقيق للعراقيل من أجل تحسين فعالية النفقات العمومية .

وسيمكن ذلك من جهة من دعم آفاق تعميم هذه المقاربة على جميع القطاعات الوزارية ومن جهة أخرى من تعميق التحليل القطاعي البيئي للتدابير المنجزة في إطار إصلاح الميزانية المركز على النتائج، إضافة إلى تطوير مؤشرات النجاح التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي .

أما بالنسبة لمسلسل إدماج بعد النوع الاجتماعي فمن شأنه أن يشكل لبنة إيجابية للأخذ بعين الاعتبار إشكاليات الإنصاف والمساواة والفعالية في الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي للمالية، وسيتيح ذلك أيضا تطوير وتصميم ووضع وتفعيل سياسات عمومية قطاعية في مقاربة مدججة ومتناسقة .

وتعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم تشييدها سنة 2005 خير مثال يبين كيف أن إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل التخطيط التشاوري والمساهمات يمكن من الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للرجال والنساء والفتيان والفتيات . وهكذا، فإن المبادرة غير محايدة فيما يخص بعد النوع الاجتماعي كما يدل على ذلك المساهمة القوية للنساء في صنع القرار في مختلف لجان المحلية لهذه المبادرة .

وفيما يخص الآفاق المستقبلية، تبقى التحديات عديدة حيث أن تدعيم بعد النوع الاجتماعي في المغرب يستوجب انخراطا أوسع للقطاعات الوزارية وكذا البرلمانين والفاعلين في المجتمع المدني . وتظل القدرة على الاستجابة لتطلعات الساكنة، خاصة الأكثر هشاشة، رهينة بذلك ومنسجمة مع توجهات السياسة العامة للدولة وتعهدات الحكومة خصوصا في مجال التنمية البشرية المستدامة .

ومن المهم أيضا تسريع وتعميم أشغال مواكبة باقي القطاعات الوزارية فيما يخص تعريف الأهداف وإعداد مؤشرات النجاح لإحداث تغيير في الممارسات والقطع مع الممارسات السابقة من خلال توزيع أمثل للموارد المتاحة .

## المراجع

### المراجع باللغة العربية :

- وزارة الاقتصاد والمالية، 2009، "تقرير ميزانية النوع الاجتماعي"، الرباط، المغرب.
- التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2009، "تقرير الملتقى الوطني الرابع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، الرباط، المغرب.
- وزارة الاقتصاد والمالية، 2008، "تقرير ميزانية النوع الاجتماعي"، الرباط، المغرب.
- المندوبية السامية للتخطيط، 2007، "التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية"، الرباط، المغرب.
- كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، 2006، "النوع الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية بالمغرب: النساء بين الإدماج والتمهيش"، الرباط، المغرب.
- المندوبية السامية للتخطيط، 2005، "التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية"، الرباط، المغرب.
- وزارة الاقتصاد والمالية، 2005، "دليل إدماج مقارنة النوع الاجتماعي عند التخطيط وإعداد الميزانية"، الرباط، المغرب.
- الأمم المتحدة، 1993، "اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء"، نيويورك.

### المراجع باللغة الإنجليزية :

- UNIFEM, 2008, «Intégration de la Budgétisation sensible au Genre dans l'agenda de l'efficacité de l'aide », Rabat, Maroc.
- UNFPA, 2007, « Plan d'action du programme de pays 2007-2011 », Rabat, Maroc.
- Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées, 2006, « Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement », Rabat, Maroc.
- Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération, 2005, « Le Royaume du Maroc et les instruments internationaux relatifs aux droits de la femme », Rabat, Maroc.
- Mohamed Said Sâadi, 2002, « L'expérience marocaine d'intégration de la femme au développement », Casablanca, Maroc.